

رصد أحوال الشفافية في الهيئة العامة لشئون القصر ملف يوليو 2009

5 يوليو

سنتصدى لمخالفاتكم وسنكشف عنها
نقابة القصر للهيئة: هل يصل العبث إلى التحايل على الأحكام القضائية؟
قالت نقابة شؤون القصر انها لا تتوانى عن تواصلها بالتصدي للقرارات الادارية
وقرارات الوظائف الاشرافية المخالفة للقانون بالهيئة، مؤكدة ان النقابة اقسمت على
نفسها بان تلاحق المخالفات وتتصدى لها.
وذكرت انه في تاريخ 2008/9/4 صدر القرار الوزاري خلال فترة الوزير الاسبق
حسين الحريتي رقم 7 لسنة 2008 بتنفيذ حكم استئناف رقم 2007/356 بالغاء
القرار رقم 53 لسنة 2006 لمدير الادارة العقارية، وما ترتب عليه من آثار، والذي
ذهب به الاثر كل التصرفات والقرارات الادارية التي قامت بها الهيئة له لمدة
عامين، وصولا به عندما تم تدويره كمدير لادارة الشؤون الادارية والمالية، و بالغاء
كل ذلك واعادته رئيس قسم بالادارة العقارية (بقطاع تنمية اموال القصر).
وقالت النقابة: شكرنا الوزير على تنفيذه للاحكام القضائية التنفيذ السليم، الا ان هذا
الوضع لم يصمد كثيرا للاسف حتى بدأ العبث والتطاول على القانون والتحايل على
الاحكام مرة اخرى وبالاداء ذاتها، فبعد تنفيذ الحكم واعادته رئيس قسم وقبل تاريخ
2008/10/23. ذهب الموضوع باتجاه آخر ليتقدم المحكوم ضد قراراته بخطاب
مباشر للوزير بطلب ترشيح نفسه مرة اخرى لمدير ادارة الشؤون الادارية والمالية
والملغى قراره منها بموجب الحكم، وذلك نقلا من وظيفته كرئيس قسم بقطاع تنمية
اموال القصر الى قطاع الشؤون الادارية والمالية كمدير بها، سالكا مسلكا مخالفا لما
جاء بالحكم الصادر ضده وبقانون الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 وبالضوابط
والقرارات المتبعة ومتعديا على حقوق جميع المستحقين بادارة الشؤون الادارية
والمالية من الموظفين، بل وحتى المستحقين بالقطاع كاملا. والادهى والانكى والامر
ما جاء بالبند «خامسا» من لجنة شؤون الموظفين المشبوه برئاسة المدير العام
والمطعون ضد قرار تشكيلها امام محكمة الاستئناف بالدعوى رقم 536 وباجتماعها
رقم (5 لسنة 2008) بتاريخ 2008/12/3 ونصها: «اطلعت اللجنة على تأشيرة
معالي وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية على مذكرة.. المؤرخة في
2008/10/23 والخاصة بنذب السيد.. مدير لادارة الشؤون الادارية والمالية، وقد
اطلعت اللجنة على صورة المذكرة الموضحة للانجازات التي قام بها السيد.. في
ادارة الشؤون الادارية والمالية خلال فترة عمله. ونظرا لاستيفاء السيد.. جميع

الضوابط التي تؤهله ان يكون مديرا لادارة الشؤون الادارية والمالية. اتخذت اللجنة القرار التالي:

«ندب السيد/.. مديرا لادارة الشؤون الادارية والمالية»، والذي لم ينشر قراره حتى تاريخه خوفا من الهيئة لمواجهة النقابة لها امام القضاء.

وتساءلت هل يعقل ان يصل العبث لهذه الدرجة بالتحايل على الاحكام القضائية وبمخالفة القوانين جهارا نهارا لاجل مصالح ضيقة ومحسوبيات؟ وهل تريد ان تعرف الهيئة ما هي الانجازات التي تمت، ومنها عقود الترميم وعمال النظافة وغيرها؟ وهل ما ينسفه الحكم من فترات لقرارات باطلة يعتبر انجازات؟

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=514850&date=05072009>

7 يوليو

الاصلاح واجب وطني لتحقيق الأهداف والارتقاء بالمؤسسات «شؤون القصر»: مطلوب تزويدنا بمخالفات الهيئة لمعالجتها وفق القانون أكدت نقابة «شؤون القصر» انه يجب على الهيئة العامة لشؤون القصر تقديم جميع مخالفات وزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الموظفين للوزير ومجلس الادارة ، موضحة ان الاصلاح هو واجب شرعي ووطني ويجب ان نكون دائما وابدأ متمسكين به لنحقق الاهداف المرجوة والارتقاء بمؤسساتنا واصلاحها من كل خلل أو تراجع أو انحراف بها، وهو الأمر الذي دائما ما يطالبنا به سمو أمير البلاد ومن أبنائه بهذا المجتمع ومن كافة السلطات ومؤسسات المجتمع المدني لتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير لتكون الكويت دولة مؤسسات ذات منهج عال ومرموق ومميز بين كافة الدول.

واضافت في بيان لها «ومن هذا المنطلق فالنقابة دائما تلي النداء وتتطرق لهذه المخالفات وكل ما يسيء لتلك المؤسسات وتقف امام كل مخالف ومتسبب او متهاون في تطبيق القانون والذي به يضر الهيئة والعمل والعاملين» ولما كان ذلك وخلال الفترة الماضية وكثر التعويل من قبل الجهات الرقابية ان بعض الجهات الحكومية مازالت تخالف بل وزادت نسب مخالفاتها دون التفكير بالاصلاح وتجنب تلك المخالفات وتصحيحها وفق الاطر القانونية.

وكان لتلك الجهات الرقابية ان رصدت على الهيئة من المخالفات الواضحة وفضلا عما اوجبه قانون بعض هذه الجهات بوجوب عرضها على الوزير وفضلا عن المسؤولية الهرمية وحيث ان الهيئة المكونة من مجلس ادارة برئاسة الوزير والذي نجد به الخير للهيئة وللاصلاح وتطبيق القانون دون تمييز.

وطالبت النقابة الهيئة ممثلة بالمدير العام بتزويد مجلس ادارة الهيئة بجميع المخالفات التي على الهيئة من الجهات الرقابية ليتم الاطلاع عليها ومعرفة مكامن الخلل وتحديد معالجتها وفق الاطر القانونية فضلا عن ضرورة محاسبة المتجاوزين والمقصرين

والمتهاونين ليتم التمسك باحترام القانون وتطبيقاته وليطول كيان هذه الهيئة برسالتها لأن الهيئة هي الباقية وجميعنا راحلون، واذ نتمنى ان يتم التعامل مع تلك المخالفات وبالاخص المتكرر منها وفق احكام القانون ونصوصه.

<http://www.alamalyawm.com/ArticleDetail.aspx?artid=103402>

9 يوليو

هيئة القصر 13: مليون دينار ميزانيتها لـ 2009
كتب حمد السلامة: كشفت الاحصائية التابعة لميزانية الهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية 2009 ان مصروفات الهيئة بلغت 13 مليونا و460 الف دينار، فيما بلغت الايرادات 66 الف دينار.

وأوضحت الميزانية، التي حصلت «القبس» على نسخة منها، ان زيادة المصروفات على الايرادات بلغ 13 مليونا و94 الف دينار وتغطي من ميزانية وزارة المالية. وأشارت الميزانية الى ان الاعتمادات والمصروفات بلغت 13 مليونا و46 الف دينار، حيث بلغت المرتبات 8 ملايين و651 الف دينار، بينما بلغت المستلزمات السلعية والخدمات مليوناً و810 آلاف دينار، وبلغت مصروفات وسائل النقل والمعدات والتجهيزات 74 الف دينار، اما المشاريع الانشائية والصيانة والاستملكات العامة بلغت مليونين و165 الف دينار، وبلغت المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية 760 الف دينار، فيما بلغت الزيادة المالية 503 آلاف دينار، بينما بلغ النقص مليونين و311 الف دينار.

وبينت الاحصائية ان الايرادات بلغت 66 الف دينار، حيث بلغت ايرادات الخدمات 10 الاف دينار، بينما بلغت الايرادات والرسوم المتنوعة 65 الف دينار، مشيرة الى ان الزيادة في الايرادات بلغت 12 الف دينار فقط.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=515800&date=09072009>

13 يوليو

نقابة «القصر» تستنكر فرز سيارة لمسؤول سابق
استنكر رئيس مجلس ادارة نقابة شؤون القصر بسام البالول استمرار الشؤون المالية والإدارية في الهيئة العامة لشؤون القصر بارتكاب التجاوزات والمخالفات. وأوضح انه بعد ان تطرقت النقابة بتصريح سابق لها للقرار الاداري رقم 92 لسنة 2009 بتكليف أمين سر مجلس الإدارة واللجان العليا للقيام بأعمال نائب المدير العام لشؤون رعاية القصر أثناء غيابه، والذي صدر هذا القرار بعد انتهاء تجديد تعيين نائب المدير العام في 2009/6/4.

وكان لقرار التكليف انه قد صدر باطلا ومخالفا للقانون ومعيبا شكلا وموضوعا ولصدوره ممن لا يملك سلطة اصداره، فقد خاطب مدير ادارة الشؤون الادارية

والمالية بتاريخ 16 يونيو الشركة والمستأجر منها سيارات المدير العام ونوابه ليفيدها بتخصيص السيارة المفروزة باسم (نائب المدير العام السابق) (LI 730BMW) أبيض مع التكرم بتغيير اللون الأبيض الى اسود والذي على ضوءه تم صرف المركبة له، ولما كانت المميزات العينية التي تمنح لهؤلاء (نواب المدير العام والمدير العام) لا تصرف أو تمنح الا بموافقة مجلس الخدمة المدنية وأحكام المادة 19 التي أعطت مجلس الخدمة المدنية الاختصاص في منح المزايا المادية والمعنوية وفضلاً لقرار مجلس الوزراء رقم (1158 / خامس / 2) بشأن تخصيص السيارات لوكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين وهو الأصل به بعد صدور المرسوم الأميري لهم بالتعيين، مما يكون والحال معه ان الهيئة قامت بالتقريب بالمال العام والتهاون به وبمنحها المميزات لمن لا يستحقها ودون مراعاتها للضوابط والقرارات.

<http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/?a=2http://www.14&z=56532>

15 يوليو

البالول: تأخير هيئة القصر لإبرام العقود خلق الفوضى وعطل المصالح قال رئيس مجلس إدارة نقابة شؤون القصر بسام البالول إن التخبط وسوء الإدارة لم يتوقفا في العهد الجديد لإدارة هيئة القصر ومدير شؤونها الإدارية الذي دأب على تأخير إبرام العقود بالوقت المحدد مع الشركة، ما جعل موظفي الهيئة يعملون كمراسلين بسبب المخالفات والقرارات الانتقامية وسوء الإدارة. وأضاف البالول: بعد ان انتهى عقد الشركة المبرم مع الهيئة لخدمة المراسلين والفندقية منذ 2009/5/31 ونتيجة سوء إدارة الشؤون المالية والإدارية بتوفير شركة وبالموعد المحدد، حدث إرباكا للموظفين ونشبت الفوضى بأعمال الهيئة، وصار الموظفون مراسلين يوصلون البريد اليومي، والمراجعون يوصلون سجل الاستلام والتسليم فيما بينهم الإدارات لانجاز أعمالهم مع تدمير شديد منهم ومن موظفي الهيئة. وتساءل البالول: من المسؤول عن هذه الفوضى وضياع السجلات الداخلية والخارجية؟ ألا يجب محاسبة المسؤول عن عدم إبرام العقود بوقت كاف تجنباً لهذا العبث والإضرار بمصالح الناس؟ موضحاً أن التسبب مازال سائداً بأروقة الهيئة حتى تاريخه.

<http://www.alamalyawm.com/ArticleDetail.aspx?artid=104464>

26 يوليو

نقابة القصر: «الهيئة» أهدرت 75 ألف دينار على أعمال صيانة وهمية أكدت نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون القصر، أن الهيئة اهدرت اكثر من 75 الف دينار على عقود ترميم وصيانة وهمية، ما يعد استمراراً لمسلسل هدر المال العام.

وقال رئيس مجلس ادارة النقابة بسام البالول في بيان، تلقت «القبس» نسخة منه، إن الهيئة تتخبط في اعمالها ومشاريعها بسبب سوء الادارة، فضلا عن عدم محاسبة اصحاب الواسطات وفق العدالة، وحيث كانت من هذه العقود عقود الترميم والاثاث ودخل معها عقد المراسلين والخدمة الفندقية والذي ما زال يلتف حول نفسه ليبحث عن مخرج له منذ تاريخ 2009/6/1، والهيئة بسبب عبثها لم تستطع ان توفر هذه الخدمة للموظفين وخدمة اعمال الهيئة، وجندت الموظفين مع المراجعين للعمل كمراسلين. وازداد من تتبع النقابة لعقد الترميم والتأثيث يجعلها تطرق بابها لتعرف ادارة الهيئة كيف تدير اموال الدولة مع وزارة المالية لتمير عقودها بالميزانية، فبعد ان خاطبت وزارة المالية الهيئة بخطابها المؤرخ في 2009/5/12، بالرد على كتاب الهيئة المرسل بتاريخ 2009/5/6 رقم 5648 بشأن طلبها تعليه امانات للسنة المالية 2009/2008 بمبلغ 75.642 الف دينار مبالغ مخصوم بها على انواع مصروفات الميزانية (الباب الثالث - الباب الرابع) وهي قيمة عقود الترميم والتأثيث. وتساءلت النقابة هل تم عرض العقد على المراقب المالي قبل التوقيع وهل تسلم نسخة منه؟ وهل تم تحديد تاريخ بداية ونهاية العقد بناء على البند ثالثا ام تم احتسابه من العام والتوقيع تم باسم وصفه مدير الشؤون الادارية والمالية وبما يخالف التفويض؟ وهل اشار العقد بموافقة لجنة المناقصات باجتماعها رقم 2009/5 بتاريخ 2009/1/19؟ ولماذا تأخرت الهيئة في ابرام العقد رغم موافقة لجنة المناقصات لها من شهرين؟ وهل حدد العقد بداية الكفالة البنكية وهل تم ارفاقها بالعقد؟ هل تم التحقيق ومساءلة المتسبب بالعبث بهذا العقد؟ واسئلة عدة سوف تسأل لكن ننتظر الاجابة.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=26072009&date=520154>

ديوان المحاسبة اتهمها بمخالفات واسعة مالياً وشرعياً وقانونياً عن السنة المالية 2007 - 2008: 24 مليوناً.. بذمة هيئة القصر!
محمد الهندال: أظهر تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية (2007-2008) عدداً من الملاحظات على الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون القصر، وكان جزء كبير منها ملاحظات مالية والأخرى شرعية وقانونية، حيث أشار التقرير الذي حصلت «الدار» على نسخة منه إلى نقص في الإيرادات بمبلغ 24.759 ألف دينار عن الإيرادات التقديرية أي بنسبة 40.6 في المئة بسبب عدم تحصيلها غرامات تأخير من الموردين، وكذلك قيمة جزاءات على بعض الموظفين نتيجة غياب وتأخير.
وبين تقرير ديوان المحاسبة وجود تجاوزات مالية مخالفة لقانون إنشاء الهيئة، حيث قامت هيئة القصر بترحيل جزء من الأرباح باسمها منذ عام 1993 تحت مسمى (أرباح مرحلة واحتياطي عام) حتى بلغت الأرباح المرحلة في نهاية عام 2007، ما مقداره 9.7 ملايين دينار، والاحتياطي العام 14.4 مليون دينار، باسمها وليس باسم المشمولين برعايتها، وعند زوال صفة المشمولين برعايتها لا يتم تسليمهم ما سبق

استقطاعه من أرباح مرحلة واحتياطات، رغم أنها تحققت بأموالهم، مما يعد انتقاصا من حقوق المشمولين برعايتها ومخالفة للمادة (11) من قانون إنشاء الهيئة والتي تقضي بأنه «يجوز للهيئة بعد إذن مجلس إدارتها أن تقوم باستثمار حصة من الأموال باسمها وذلك بنسبة تسمح بتسلم من تزول صفتها عنهم جميع رؤوس أموالهم، وعلى ان توزع ارباح هذه المشروعات على المشمولين برعايتها بنسبة ارصدتهم الثابتة بسجلاتهم.

واورد تقرير ديوان المحاسبة انه يتوجب على الهيئة ان تكون الارباح المرحلة وكذلك الاحتياطي العام باسم المشمولين بالرعاية وليس باسمها لكونها مديرة لهذه الاموال وليست مالكة لها، وعليها منح من تزول صفتها عنهم جميع رؤوس أموالهم، وكذلك نصيبهم من ارباح ما تديره من المشروعات.

وبين تقرير ديوان المحاسبة كذلك استمرار انخفاض القيمة العادلة في مساهمة الهيئة باحدى الشركات العقارية بنحو 144.979 الفا بنسبة 77.1 في المئة من التكلفة البالغة، وعلى الرغم من تجاوز انخفاض الاستثمار 20 في المئة من قيمته الا ان الهيئة لم تقم باتخاذ قرار بشأنها، الذي يقضي بالتخلص من كل استثمار يفقد 20 في المئة من قيمته دون الحاجة لاي دراسة مالم يكن استثمارا استراتيجيا.

مخالف بذلك البند الثاني في توزيع المخاطر ضمن استراتيجية الاستثمار بان لا يزيد التركيز الاستثماري في جميع القطاعات الاستثمارية مجمعة لدى اي جهة واحدة على 20 في المئة من اجمالي الاموال المتاحة، الا ان مساهمة الهيئة لدى احد البنوك المحلية بلغت 54 مليون دينار بنسبة 33.4 في المئة من اجمالي الاموال المستثمرة بزيادة 14.4 في المئة عن النسبة المعينة بالاضافة الى تدني عوائد القيمة السوقية للعقارات الاستثمارية للهيئة.

وورد ايضا في تقرير ديوان المحاسبة عدم التزام الهيئة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فقرة 9، حيث قامت الهيئة بادراج جميع المساهمات في اسهم الشركات متاحة للبيع في حين ان استراتيجية الهيئة تصنف المساهمات الى ثلاث محافظ ومن ضمنها محفظة التداول، وهي التي يتم التداول بها في السوق للاستفادة من اسعارها بالمدى القصير، وذلك مخالفة للمعيار المحاسبي الدولي المذكور، الذي يقضي بان اسهم التداول تصنف على انها الاصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة وتعالج من خلال بيان الدخل اذا تم شراؤه بشكل اساسي لغرض بيعه في المستقبل القريب او لجني ارباح قصيرة الاجل.

وبين التقرير نفسه ان هناك عدم التزام الشركة المديرة لعقارات الهيئة لاحكام المادة 11 من العقد المبرم معها، حيث لم تلتزم الهيئة بالتزام الشركة بتنفيذ المادة 11 من العقد وعدم تفعيلها لاحكام الشروط الجزائية المنصوص عليها بالعقد في حال تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، حيث لم تقدم الشركة ميزانية معتمدة كل ستة شهور عن الايرادات ومصروفات كل عقار.

ولم تلتزم في نهاية كل سنة بتقديم ميزانية تقديرية للسنة التالية.

ومن اهم الملاحظات التي اوردها ديوان المحاسبة على الهيئة العامة لشؤون القصر عدم تقيدها ببعض الضوابط الشرعية عند مساهمتها في احدى الشركات، حيث

ساهمت الهيئة بزيادة رأسمال احدى شركات الاستثمار المالي بقيمة 474.706 الفا على الرغم من ان دراسة الهيئة للبيانات المالية للشركة اظهرت ان قيمة القروض من الغير تزيد على ثلث رأسمال الشركة وذلك مخالفة لاحكام المادة «11» من قانون 67 لسنة 83، وكذلك قرار اللجنة الشرعية باجتماعها رقم «2001/5» والذي يقضي بانه لا يجوز الاستثمار في الشركات التي تزيد قيمة مبالغ القروض من الغير مقدار ثلث رأس المال.

واشار التقرير الى تأخر الهيئة باتخاذ الاجراءات للتخارج من حصتها في بعض استثمارات، مبينا ان الهيئة قامت باتخاذ قرار بالتخارج من حصتها في شركة متخصصة في صناعة السلام «500 الف دولار» واخرى متخصصة في الكيمياءات «مليون جنيه استرليني»، وقامت الهيئة بمخاطبة مدير الاستثمار في احد البنوك الاجنبية بشأن كيفية التخارج من حصتها بالشركتين لعدم تسلم الهيئة لاي ارباح منذ بدء المساهمة فيها، ولم يتم الوصول لالية تخارج مناسبة، وافادت الهيئة انها مازالت في مرحلة التفاوض على التخارج وديا او عن طريق القضاء منذ كتابها للخارجية الكويتية في 2007/3/26 الا انها وحتى انتهاء السنة المالية «2008/2007» لم تتعاقد مع مكتب محاماة لرفع الدعوى امام المحكمة المختصة.

<http://www.aldaronline.com/AIDar/AIDarPortal/UI/Article.aspx?ArticleID=64056>

28 يوليو

لجنة لتقصي تجاوزات شؤون القصر

كتب حمد السلامة: علمت «القبس» من مصادر مطلعة ان نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل ووزير الاوقاف راشد الحماد امر بتشكيل لجنة تختص بمتابعة المذكرة التي تسلمها الوزير من النقابة بشأن بعض التجاوزات في شؤون القصر.

وقالت المصادر ان الوزير الحماد امر اللجنة بمراجعة المذكرة والتحري من صحة معلوماتها وتقييمها لاتخاذ ما يلزم من اجراءات وقرارات مناسبة، ووضع النقاط على الحروف منعا للتصدعات الواقعة حاليا في شؤون القصر.

من جهة اخرى، علمت «القبس» ان الوزير الحماد تلقى طلبا من احد قياديين الامانة العامة للاوقاف للتحقيق في بعض التجاوزات قام بها احد المسؤولين. وأشارت المصادر الى ان الوزير الحماد طلب مذكرة توضيحية لهذه التجاوزات كي تتم مراجعتها والتأكد منها، تمهيدا لاتخاذ القرارات بشأنها.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=&date=520648>
[28072009](http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=28072009)

بشأن أية استفسارات : عبد الحميد على بالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@hotmail.com (965) 99477799